المخـدّرات..حـرب استهـداف القيـم وتفكيـك المجتمـع

أ.د.قاسم حسين صالح
رئيس الجمعية النفسية العراقية

توطئة

يعدّ العراق في السبعينات وما قبلها من بين الدول الأقل نسبة في تعاطي المخدرات. وبنشوب الحرب العراقية الإيرانية بدأت المخدرات تدخل العراق، وأخذت تزداد بعد أن توافرت كل الأسباب: النفسية والأسرية والاقتصادية والإعلامية.بل إنها بدأت تزرع في العراق فتقارير الاستخبارات الأمريكية تشير إلى أن انقطاع التمويل المالي عن الجماعات الإرهابية أدى إلى توجه هذه الجماعات إلى زراعة أشهر نبتة مخدرات(الداتواره) في مناطق من محافظة ديالى.وتضيف بأن الهيروين والمايجوانا بدأ يدخلان العراق عبر الحدود المشتركة مع إيران على يد عصابات اتجار غير مشروع تنشط في أواسط آسيا،ما اضطر الحكومة العراقية لاستيراد كلاب مدربة وأجهزة كشف عن المخدرات المركبة أدى إلى الاستيلاء على كميات كبيرة من المواد المخدرة وتدمير أنواع مختلفة منها.وما يزيد من تعاطي المخدرات في العراق انه يشكل ممرا رئيسا لخطوط نقل المخدرات العالمية عبر أفغانستان وإيران لاسيما بعد ما حصل من فوضى وانفلات امني عقب التغيير هيأ فرصة نادرة لمافيا العصابات الدولية بتحويل طريق الحرير القادم من آسيا عبر العراق ممرا للمتاجرة بالمخدرات ومحطة عبور نحو دول الخليج وأخرى إقليمية.

وتشير الإحصاءات الصادرة عن جهات رسمية إلى زيادة عدد المتعاطين للمخدرات والمدمنين عليها، بل إن مدنا عراقية تعد محافظة وذات طابع ديني مثل (كربلاء) جاءت بمقدمة المحافظات العراقية في نسبة المتعاطين للمخدرات.

ومع أهمية المخاطر الاجتماعية والاقتصادية لتعاطي المخدرات، لكن أوجعها أنها تؤدي إلى موت تدريجي أو مفاجئ، وأبشعها أنها تضطر المتعاطي لارتكاب جرائم السرقة والقتل، وأقبحها أنها تدفع بعض المتعاطين والمدمنين إلى الخيانة الزوجية، وممارسة البغاء والدعارة والقوادة، وإكراه محارمه على الزنى..بل والزنى بالمحارم!

في هذه الورقة سنتعرف أيضا على التفسيرات النظرية المختلفة لتعاطي المخدرات، وخصائص المتعاطين لها، وما إذا كان لها علاقة بالتحضر وزيادة إنتاج النفط!.

مشكلة الدراسة

حظيت ظاهرة تعاطي المخدرات باهتمام كبير في العقدين الأخيرين من قبل علماء النفس والاجتماع والقانون وصنّاع السياسة، لما تحدثه المخدرات من تحلل للقيم وتدمير للأخلاق، ولأن انتشارها بين سكان شعب ما يؤدي ليس فقط إلى الإضرار بالصحة الجسدية والنفسية للمتعاطين لها، بل إنها تؤخر أو تعرقل منجزات الدولة وخططها التنموية وتضعف أمنها الداخلي والخارجي أيضا حين توظّف المافيا الدولية للمخدرات في قضايا سياسية تكون الدولة منشغلة عنها بقضايا تعدها أخطر مثل الإرهاب كما هو الحال في العراق.

ولقد جاء في الأسباب الموجبة لإصدار قانون جديد في العراق بعنوان (قانون المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ٢٠١١) بأن قانون المخدرات رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ مضى عليه مدة طويلة "واقتضى الأمر تحديثه من أجل مواكبة أحكام المعاهدات الدولية ذات العلاقة بالمخدرات،ولمواجهة تغلغل الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية على نحو مطرد..ولقمع نشاطات إجرامية تعمل على تضليل بعض فئات الشعب وتشجيعهم على تعاطي تلك المواد التي تشكل تهديدا خطيرا لصحة البشر ورفاهيتهم وتلحق الضرر بالأسس الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمع.."

والأخطر، إن النمو المضطرد لتعاطي المخدرات يؤدي إلى تفكيك الروابط القائمة بين الفرد والمجتمع، وتراجع سلطة المعايير الأخلاقية التي تعدّ نماذج موجّهة للسلوك، وزيادة حالات الانحرافات السلوكية بين المراهقين والشباب بشكل خاص.والذي لا ينتبه إليه كثيرون إن الأسباب التي تدفع إلى تعاطي المخدرات أصبحت متوافرة في العراق بشكل مثالي!. فالدراسات تشير إلى أن الفرد يلجأ لتعاطي المخدرات في الحالات الآتية:

• موت احد أفراد الأسرة، أو شخص عزيز عليه فيلجأ لها لنسيان الأزمة.

ولا يوجد ناس في أي مجتمع بالعالم فقدوا آباءهم أو أحبتهم في انفجارات إرهابيه واحتراب طائفي كالذي حصل في العراق، فضلا عن حالات التهجير والهجرة خارج الوطن.

• انهيارات اجتماعية كبيرة وخطيرة: تفكك أسري،طلاق،وما يقرب من ثلاثة ملايين يتيم بين أطفال ومراهقين وشباب فقدوا آباءهم في الحروب، وعدد مماثل من الأرامل.

• عدم الرضا عن الحياة والقلق من المستقبل وكثرة البطالة التي زادت نسبتها بين الشباب بشكل خاص.

• وجود أجانب يتعاطون أو يتاجرون بالمواد المخدرة.

• توافر المواد المخدرة وسهولة الحصول عليها.

• تطرف ديني وضغوط نفسية يقابلها انفتاح غير منضبط على الإعلام الغربي يدفع بشباب ومراهقين إلى تعاطي مخدرات صار الحصول عليها سهلا.

نضيف إلى ذلك ما أكدته دراسات أجنبية وعربية من أن انتشار المخدرات يرتبط بدرجة الانفتاح على الثقافة الغربية،والعراق يعد البلد رقم (١) في المنطقة الذي انفتح على هذه الثقافة عبر قنوات فضائية بما فيها إباحية،واختلاط دام تسع سنوات بأفراد قوات الاحتلال.

ومن المفارقات إن الدراسات أشارت أيضا إلى أن الرواج النفطي يؤدي إلى زيادة تعاطي المخدرات في البلد المنتج للنفط،بمعنى إن الثروة النفطية تؤدي إلى الرفاهية،وهذه تؤدي إلى ثقافة استهلاكية تفضي بشرائح اجتماعية إلى تعاطي المخدرات.فلقد أشارت دراسة إماراتية إلى أن نسبة تعاطي المخدرات في دولة الإمارات زادت بزيادة إنتاج النفط في السنوات الأخيرة. وأضافت في إشارة إلى الانفتاح على الثقافة الغربية،بأن مدينة دبي تأتي بالمرتبة الأولى من حيث عدد المقبوض عليهم في قضايا مخدرات تليها مدينة أبو ظبي ثم الشارقة. ومع إن ثروة العراق النفطية الهائلة لا تذهب إلى الشعب في حالة من التوازن،فان هنالك شرائح اجتماعية صارت بفضلها مرفهة بينها شباب(محدثو نعمة) يمتلكون وفرة من الثروة وانفتاحا على قيم غربية وثقافة استهلاكية وخللا في التوازن الأخلاقي..تخلق حالة نفسية تفضي بعدد كبير منهم إلى تعاطي المخدرات.

والمشكلة عندنا إننا لا نمتلك قاعدة معلومات عن واقع المخدرات في مجتمعنا،ولا نمتلك إجابات تمكننا من وضع خطة عن التساؤلات الآتية:

• ما حدود ظاهرة المخدرات في المجتمع العراقي؟

• ما هي خصائص المتعاطين للمخدرات؟

•ما العوامل الاجتماعية الفاعلة في انتشارها؟

• إلى أي مدى تؤثر ظاهرة تعاطي المخدرات في إضعاف التزام الفرد بقيم المجتمع وتقاليده؟

• ما العلاقة بين انتشار تعاطي المخدرات وانتشار الانحراف بمختلف صوره؟

• ما العلاقة بين تعاطي المخدرات والإحجام عن المشاركة الفاعلة في التنمية والقضايا المجتمعية؟

• وهل هنالك ثمة علاقة متبادلة بين اكتساب قيم جديدة مضادة للقيم الاجتماعية وبين تعاطي المخدرات؟

تفسيرات نظرية

ما الذي يضطر الإنسان لتعاطي المخدرات؟

هذه قضية شغلت اهتمام الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين،وتوصلوا إلى تفاسير نظرية مختلفة نوجز أهمها بالآتي:

•الثقافات الفرعية: تفترض نظرية الثقافة الفرعية للانحراف Deviant Subcultures وجود ثقافات مختلفة داخل المجتمع الواحد،وأن المنحرفين يتبنون نسقا من القيم يختلف عن نسق الثقافة السائدة في المجتمع،وأنهم غالبا ما يكونون من الفئات الشعبية المحرومة الذين لم تتوافر لهم فرص حياة تعليمية واجتماعية كالآخرين،فيدفعهم شعورهم بالاضطهاد إلى ممارسة انحرافات سلوكية:سرقة،اغتصاب،عدوان،تعاطي وبيع مخدرات.

• انعدام المعايير:منذ نصف قرن طرح عالم الاجتماع ميرتون نظرية أسماها (الأنوميا) ويعني بها التعبير عن الإحساس بانعدام المعاييرالتي إذا ما سادت في المجتمع فإنها تحرم مجموعات اجتماعية من تحقيق مصالحها،ويؤدي هذا الإحساس إلى ظهور شخصيات مضادة للمجتمع من بين أفراد هذه المجموعات.ونبّه ميرتون إلى أن المجتمعات التي تضع قيمة كبيرة على الأمور المادية ومسائل الترف،ولا تتمتع بها إلا القلّة أو مجموعات معينة في المجتمع،عندها تبرز حالة "الأنوميا" أو انعدام المعايير وفقدان حالة المساواة،فتشعر الجماعات بأنه ما دامت مكافآت هذه المجتمع ليست متوافرة للجماعات كافة بحالة سوية فإنها تتجاوز قيم المجتمع ونظامه وقواعده وتخرق محرماته ومنها تعاطي المخدرات والاتجار بها.

• الانسحاب الاجتماعي:ترى هذه النظرية أن متعاطي المخدرات هو في حقيقته شخص حرم أو عجز عن تحقيق أهدافه بوسائل مشروعة فاضطر إلى الانسحاب من المجتمع. وقد يكون هذا الشخص مبدعا (أديب أو فنّان بشكل خاص) منعته تقاليد أو قوانين المجتمع من التعبير عن أفكاره وتحقيق منجز إبداعي..فيدفعه إحباطه واغترابه عن مجتمعه إلى تعاطي المخدرات.وقد يكون من النوع المتمرد أو المتزمت الذي يصعب عليه التكيف مع مجتمع غير متوافق معه نفسيا فينسحب عنه وتضطره عزلته إلى تعاطي المخدرات لتخلق له عالما بديلا ينسيه عالما هو فيه نابذ أو منبوذ.

• الوفرة الاقتصادية: تقوم فكرة الاقتصاد الريعي على افتراض أن العيش على المورد الريعي يهيئ وفرة اقتصادية دون جهد في الإنتاج،يؤدي بالنتيجة إلى خلق حياة مرفهة وأساليب استهلاكية معتمدة على دخل بلا جهد ينجم عنها أنماط من السلوك المنحرف.. بضمنها الإقبال على المخدرات. وتفيد دراسات بوجود علاقة بين الوفرة الاقتصادية وتعاطي المخدرات وضعف القيم،بينها دراسة مصرية أفادت بأن الهيروين زاد انتشاره في مصر بسبب الانتعاش الاقتصادي الذي ترتب على ارتفاع سعر القطن المصري الذي كان في العشرينات يشكل المحصول النقدي الرئيسي للبلاد،وتراجع بعد الكساد العالمي الذي عم البلاد في الثلاثينات.ودراسة أخرى حديثة في الإمارات تفيد بزيادة نسب تعاطي المخدرات بعد الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته البلاد في تسعينات القرن الماضي.

تلك نظريات لباحثين أجانب،نضيف لها من واقعنا الاجتماعي العراقي نظرية نمنحها اسم: نظرية التيئيس الانتحاري:تفترض نظريتنا هذه أن النظام السياسي حين يكون ولاّد أزمات فإن الإنسان يمر بعملية نفسية دائرية بين:أزمة،انفراج..أزمة،انفراج... تفضي به إلى تيئيسه من أن النظام السياسي عاجز عن تأمين حاجاته،وأن الواقع لن يقدم له حلاً لمشاكله..فيلجا من استنفد طاقته في تحمّل الضغوط ووصول الحالة القصوى من الملل وكره الحياة إلى تعاطي المخدرات لإنهاء حياته بعملية انتحار تدريجي لاشعورية.

نكتة..علمية..سياسية!

في ١٨ كانون الثاني ٢٠١٢ عقدت في أربيل ورشة عمل لمناقشة مسودة مشروع قانون المخدرات في الإقليم حضرها وزيرا الصحة والثقافة في حكومة الإقليم ووفدان من وزارتي الصحة والتعليم العالي في الحكومة الاتحادية وقضاة واختصاصيون آخرون. وقد تضمن القانون مادة تقضي بمنع بيع المسكرات. وحين جاء دورنا في المداخلة قلنا إن احد أسباب عدم تعاطي العراقيين المخدرات هو تناولهم العرق العراقي.. وعلى حد تعبير احدهم: لماذا يلجأ العراقي للمخدرات ولديه حليب السباع؟!

والنكتة، إن نائبة في البرلمان العراقي طالبت الحكومة والبرلمان بتحريم بيع الخمور من زاخو إلى الفاو. فعلّق احدهم بقوله إن هذا يذكرني بقصة "عرقجي عراقي" خلاصتها: انه كان يأتي كل ليلة بربع عرق هبهب ويعمل لنفسه "مزّه" ويجلس في بيته يشرب حتى الثمالة. وبدل أن يسمع أم كلثوم أو داخل حسن تنهال عليه زوجته، وكانت قبيحه جدا، بعبارات التحقير والتشهير: (أبو العرك..يلما تستحي.. امخلص فلوسنا عالعرك.. وعيفنا كاتلنا الجوع.. يلفاضحنه بين الناس...).

وفي ذات ليلة قال لها كلمة كان لها مفعول السحر بحيث لبست له في الليلة التالية الأحمر.. وعملت له "المزه" بنفسها. فحين انهالت عليه بالعبارات إياها التي تبدأ بـ "أبو العرك".. رفع كأسه وقال لها: ((لج دسكتي.. مو هو هذا المحليج بعيني))!

ارتاح الحاضرون للنكتة وارتاحوا أكثر لاقتراح رفع المادة الخاصة بالمسكرات لسبب مشروع هو: دعوا العراقيين يسكرون كي ينسوا همومهم!!

كاريكاتير

■ عادل صبري

حمايـة بـقـوانـين زلـقـة

قيس قاسم العجرش

يقال أن أصل كلمة "HOME" الإنكليزية نجده في اللغات الشرقية ومنها العربية بمعنى"حمى" أو المكان المختص، وكذلك التقارب بين كلمة "HOUSE" و"حوش" و"حوزة" وهي جميعها تشير إلى شيء يحفظ في الداخل من خطر خارجي مفترض.

أما المكان الأكثر ابتذالا لكلمة "حماية" فهو موردها بالترافق مع "قانون حماية الصحفيين" حين تكررفي وسائل الإعلام إلى أن انتبه المثقف والنائب أو النائب المثقف مسبقاً (أيهما انفع) علي الشلاه وغير الكلمة في نص القانون إلى مفردة "حقوق" حين راجع المشروع مجلس النواب ومرره وهو مليء بالأخطاء والتناقضات سواء مع نصه أم مع النصوص القانونية العاملة الأخرى.

والخير في الحظ الذي لم يُمهل القانون سوى بضعة أشهر حتى ترددت مجموعة من الحوادث تكشف أن نصوصه،على ما افترض فيها من حماية،فإنها لا يمكن أن "تحوش" أو تحمي إلا ورقها المكتوبة عليه، نص زائف سرعان ما تدهور على أرض الواقع الصحفي.

تمكنا في وسائل الإعلام،كصحفيين مناهضين لمصادرة الحقوق التي يشيرإليها القانون خفية وعلانية،تمكنّا من إثبات عشرات الموارد التي يخرق القانون فيها النص الدستوري مرّة،ويمنح السلطة التنفيذية "مزاج" كتم المعلومات مرة أخرى.، في الوقت الذي لم يتمكن مساندو القانون من حكوميين (صحفيين ومسؤولين وأتباع ورؤوس وأذيال) من إثبات أن القانون يمنح ما لم يمنحه نص سابق هو قانون العمل النافذ في رعايته أي فئة مهنية.

وببساطة قال عدد من خبراء القانون والتشريع الذين تمت استشارتهم ومنهم السيد النائب عبدالله صالح رئيس لجنة العمل البرلمانية السابقة إن التصحيح يجب أن يشتمل قانون العمل كي يشمل بنصوصه واقع تعدد المهن وتنوعها حسب ما تقتضيه صيرورة الحياة من تطور.

ومع ذلك أصرت الحكومة(برأيها المتفرد) والقطار الموصوف أعلاه السائر بركبها على الضغط برلمانياً من أجل تمرير المسودة القادمة من مجلس الوزراء للقانون.

صحيح إن القانون قد صدر مُخففاً،أي مع تعديلات قللت من مستوى الكارثة التي جاء عليها من مجلس الوزراء،لكن الإشكالات لا تزال قائمة بمعنى أن الحماية والحقوق التي طبّل لها جوق الصحافة الإعلانية الحكومية ومعه (نقابة الصحفيين) لم يشرح لنا ولا حتى حالة واحدة تطبيقية للقانون الذي يقولون أنهم "قاتلوا" من أجله والصحيح أنهم قاتلوا من أجل الهيمنة التي يمنحها القانون للرأي الحكومي.

العكس هو الصحيح فبالإمكان إثبات عشرات الحالات إن لم تكن المئات من التخالف مع نص القانون(على ما عليه من تحفظات)ليس أقلها تكرار حالات إهانة الصحفيين ومنعهم من ممارسة عملهم ومنع التصوير في الأماكن العامة إلا بعد "استرضاء واسترحام" القوات الأمنية الممسكة بزمام المشهد الأمني،بالضبط كما تمسك بـ"ياقات" الصحفيين وآذانهم وتهينهم ولا تعتذر بعد ذلك مثلها مثل أي دورية للجندرمة تتذكرها بغداد، والأمثلة تملأ وسائل الإعلام وأكثر من أن تحجب.

اليوم هناك محاولة "قانونية" يقودها الزميل عدي حاتم ومعه قانونيون وصحفيون يساندونه تتمثل في لائحة قانونية تنظر فيها المحكمة الدستورية تبين التخالف بين النص الدستوري وقانون إسكات الصحفيين.كما تعمل نقابتنا الناشئة، النقابة الوطنية للصحفيين والإعلاميين العراقيين على تغيير هذا الواقع المهني السيئ.

تضمنت اللائحة جملة من الاعتراضات نورد أهمها على سبيل المثال لا التعداد: منها أن المادة الثالثة من القانون التي تنص على "تلتزم دوائر الدولة والقطاع العام والجهات الأخرى التي يمارس الصحفي مهنته أمامها تقديم التسهيلات التي تقتضيها واجباته بما يضمن كرامة العمل الصحفي"،لم تبين ما هي طبيعة التسهيلات التي على دوائر الدولة أن تقدمها للصحفي ولا كرامة العمل الصحفي التي قصدتها مما يجعل تلك المصطلحات مرنة وقابلة للتفسير بما لا يحقق حماية تذكر للصحفيين في هذا الصدد، ولاتقدم لهم أي تسهيلات.

أما المادة الرابعة أولاً من القانون التي تنص على "للصحفي حق الحصول على المعلومات والأنباء والبيانات والإحصائيات غير المحظورة من مصادرها المختلفة وله الحق في نشرها بحدود القانون"، واشتراط منح الصحفي حق الحصول على المعلومات بـ"غير المحظورة وحق نشرها بحدود القانون"، يفرغ المادة من محتواها، ويجعلها لاتكفل أي حق جديد للصحفيين أو إمكانية للحصول على المعلومة، فالقوانين التي يجب احترامها بشأن حظر المعلومات أو نشرها هي القوانين النافذة التي شرعتها النظم الاستبدادية السابقة، لذلك فإن المادة شرعنت التكتم على المعلومات وشرعنت حظر نشرها للمتلقي باسم قوانين الأمس.

اليوم نحن "نتمنى" على المحكمة الدستورية أن تنظر بعين القانون للاعتراضات لا بعين السياسة،فهذه ليست قضية الهاشمي والمطلك والاجتثاث وتفسير الكتلة الأكبر في البرلمان.

أي إنها ليست قضية سياسية بقدر ما أنها قضية قانونية ديمقراطية.

لكن بعد "التمني" سنعمل فعلاً على نيل حقوق حقيقية لا"نصية ومشوهة" كي تعمل الصحافة في ظلها،الصحافة الحرة ليست إكسسواراً ديمقراطياً، لعلهم يفهمون هذا.

علـى مـن نـطـلـق رصـاصـ الحـمـلـة؟

لينا مظلوم

قيام الكاتب و الشاعر عبد الخالق كيطان و مجموعة من مثقفي ومبدعي العراق بإنشاء جمعية بغداد الفتاة يبدو إنجازاً جميلاً يضاف إلى باقة(ورد) الإنجازات الثقافية والإبداعية على مواقع التواصل الاجتماعي التي أثبتت قوّة فاعيلتها خلال العام الماضي على الساحة العربية..لكن هل يقتصر الخبر على هذه الخطوة، خصوصا وإن تطورات الأحداث السياسية في العراق أعادت إلى السطح بقوة (آفة) الطائفية التي ظلت تمارس دورها الخبيث في تهديد وحدة العراق على مدى ٥٠ عاما.. من هنا بزغت فكرة بغداد الفتاة بإطلاق الحملة الوطنية لمناهضة الطائفية-نحو عراق مدني و متسامح- حملة أثارت حماسة جماعية للالتفاف حولها..و طرحت جدلا سوف يُلقي أحجاراً-لا حجراً واحداً- بنهي ركود هذا المستنقع الكريه بعد أن عجزت عن معالجته سياسة المصالح و احتكار السلطة و القوى الدينية.. لتضيف أزمة إلى الوضع المعقد أصلا في العراق.

هذه الحملة بكل أهدافها النبيلة تفرض فتح(الجرح) كي يتم تطهيره جذريا من كل التقيحات تمهيدا لمرحلة الالتئام الكلّي -كما تقر الأعراف الطبية-،هنا يطرح السؤال نفسه..من الهدف الذي توجه إليه هذه الحملة؟.. الشارع العراقي على اختلاف مستوياته العمرية و الثقافية يبدو، من تحمّل ما لم تتحمله أي شعوب المنطقة،منهكا في السعي إلى توفير حياة مستقرة و كريمة لن يحققها- على أرض الواقع- سوى التماسك الاجتماعي و العرقي من خلال احترام التعددية و التنوع..و أن التجمع تحت راية وحدة المواطنة العراقية و ليس دعوات إراقة بحور الدماء،هو بارقة الأمل الوحيدة في معالجة الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية. الشارع العراقي بدأ يعبر فعلا عن هذه الرغبة الواعية في أسلوب تظاهرات سلمية راقية -رغم محاولات بعض الجهات إقحام نفسها على هذه التحركات الشعبية.

المنطق إذاً يفترض التوجه بهذه الحملة لمخاطبة الشرائح السياسية وكل من يتحمل مسؤولية صنع القرار في العراق..كل طرف منهم يلهث نحو مصالحه الشخصية سعيدا بحالة (اللامبالاة)تجاه مصلحة العراق و شعبه..لذا كان بديهياً أن يفشلوا في تحقيق دولة المواطنة بعد أن جرفتهم المصالح نحو توجهات و قوى مناقضة تماما لهدف الحملة.

اندلاع تظاهرات ٢٥ شباط يؤكد ضمن المطالب المشروعة التي رفعها الشعب عجز-أو عدم رغبة- القرار السياسي العراقي الحالي عن توفير مقومات العملية السياسية الديمقراطية التي تذيب القوميات و الأعراق تحت مظلة التوحد، مما يفرض ضرورة التوجه إلى حلول و إصلاحات جادة و حازمة.. منها الضغط على القوى السياسية الحاكمة و تدعيم المنظمات المدنية و التكتلات السياسية الليبرالية و القوى العلمانية- إذا كانت الحكومة الحالية بصدد تجربة ديمقراطية حقيقية-.. فالعراق كان قبل حوالي ٥٠ عاما فقط يتمتع بأعرق تجربة تعددية حزبية بين الدول العربية جمعت كل التوجهات الفكرية و السياسية..

تفعيل هذه القوى و دعمها للمشاركة بقوة في العملية السياسية والمدنية سيخنق الطائفية و هي القائمة أصلا على دكتاتورية التحزب لعقيدة أو عرق على حساب الآخر.

إذا كانت الحكومة السياسية الحالية حادة في بتر(آفة) الطائفية عليها أن تقدم للمواطن الدليل الملموس.. و لو وصل الأمر إلى صيغة قرارات تصل إلى قوة القانون، أو حتى مواد تضاف إلى الدستور العراقي،تجرّم كل الدعاوى الطائفية و ممارساتها، لعل الحكومة بذلك تعيد جزءاً من شعبيتها المفقودة بدلا من ملاحقة المعارضين لسياساتها.

العامل الخارجي أيضا ملف أساسي ثبت تورطه في ضخ سموم لتأجيج الطائفية.. الإمدادات سواء بالأموال المتدفقة أو التواجد الفعلي عبر ميليشيات مدرّبة انهمرت على العراق منذ سنين..حتى أصبحت أرضه مسرحا للتصفية الدموية بين التيارات الدينية و العرقية المتنازعة إقليميا.. للأسف لم تكتف هذه التدخلات و الأطماع في فرض نفسها فقط على العملية السياسية داخل العراق.. إنما امتد تأثيرها إلى قرارات العراق الدولية.

أخيراً بعد يأس و إحباط الشارع العراقي من قدرة ساسته أو حتى جذب اهتمامهم إليه، كان بديهيا أن يتطلع إلى علماء و مفكري و مثقفي ومبدعي العراق، لتقديم مبادرة جادة و صارمة تهدف إلى محاربة(آفة) الطائفية و هي العائق الأساسي أمام وضع العملية السياسية في العراق على الطريق الصحيح.. العراق ينتظر بشوق..و نحن في لهفة إلى تقديم المزيد.

كاتبة عراقية مقيمة في القاهرة